

الموافقة على اقتراح الوفاق برفع إسكان توبلي إلى 800 وحدة سكنية...النائب فيروز:

## أطالب بتحويل الخطاب الملكي لبرنامج من قبل الحكومة



ويعكس وجود هذه الهيئة مواكبة المملكة للتطورات العالمية على صعيد حقوق الإنسان، ويعبر عن المبادئ التي تسود البحرين الحديثة والنهج الإنساني في تحقيق تجربة رائدة في مجال حقوق الإنسان.

١٢ قرية، بالإضافة إلى مجمع يسكنه ٨ آلاف من مدينة عيسى». وأضاف فيروز مبينا مدى تأخر إنجاز المشروع «مشروع إسكان توبلي المقرر البدء فيه منذ ٢٠٠٧، وكنا نتابع المسألة مع سعادة الوزير السابق وكان من المفترض أن يبدأ قبل مشروع النويدرات... ولكن مشروع توبلي لم يبدأ فيه ولم تستملك الأراضي، فلقد كان هناك ميزانية وذكر الوزير السابق أن الوزارة بحاجة إلى ميزانية أكبر، هناك طلبات منذ ١٧ سنة ينتظرون مشروع إسكاني».

من جانب آخر، كشف النائب جلال فيروز أنه قدم مقترح بقانون بشأن إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان أن المقترح يأتي تطبيقاً للالتزامات المملكة بالاتفاقيات الدولية بخصوص حماية حقوق الإنسان وصونها والنهوض بها باعتبار كل منها مرجعية قانونية في هذا الشأن، ويأتي تحقيقاً لممارسات ديمقراطية من خلال ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها والمتعلقة بحقوق الإنسان، وأضاف «إن إنشاء الهيئة يعزز المكانة الدولية لمملكة البحرين في سعيها الدؤوب لتبني المنهج الإصلاحي في مختلف المجالات

طالب النائب جلال فيروز الحكومة بأن تحول الخطاب الملكي لبرنامج عمل ينفذ من خلال الوزراء وتترجم لبرامج عملية مع بداية كل فصل تشريعي لا أن يوضع في أدراج الحكومة « اقترح أن يكون الرد على الخطاب الملكي آلية للحكومة لتلقي هذه الملاحظات من قبل مجلس وبيت الشعب حيث انه طبيعي لأنه موجه ومرفوعة لجلالة الملك، وأيضا هناك العديد من الأمور التي يجب أن تترجم لبرنامج من قبل الحكومة». وأكد فيروز على ضرورة ترجمة الكلمة إلى أفعال «الدستور نص أن الملك يتولى صلاحياته من خلال وزرائه ويحبذا لو نرى أنها قد أعطيت إلى الحكومة لكي تترجمها لبرامج عملية».

من جانب آخر وافق مجلس النواب باقتراح برغبة المقدم من كتلة الوفاق بشأن سرعة إنجاز مشروع توبلي الإسكاني ورفع وحداته إلى ٨٠٠ وحدة سكنية. جاء ذلك بجلسة البرلمان يوم الثلاثاء الماضي. وأشار فيروز أثناء مداخلة في الجلسة إلى أن «هذه المنطقة إلى اليوم لم يحدث فيها أي مشروع إسكاني مع أنها ثاني أكبر دائرة من حيث الكثافة السكانية ومجموع ناخبيها ٤٠ ألف نسمة يسكنون

طالب بامتحان قدرات شفاف وعادل ... و أن يتم توظيف كل من ينجح من العاطلين الجامعيين

## النائب عبد علي حسن: ملف العاطلين الجامعيين دعمته كل الكتل

بشفافية وتعلن نتائجه ويكون عادلاً»، وتكون مهمة هذا الاختبار تصنيف الطلبة بحسب الكليات، ولكن المشكلة هي أكبر من ذلك، «الجامعة تقول أن معدل الثانوي ليس كافياً وتقل من قيمة التعليم الثانوي... نريد أن نعيد هبة التعليم الثانوي، فكل من يحصل ٧٠٪ في الثانوية العامة له الحق في دخول الجامعة كما قال جلالة الملك، أما توزيعهم في الكليات، فبعض الكليات كإدارة الأعمال تشتترط ٩٠٪ فما فوق، ونحن لا نمانع ذلك ولكن أن ندفع عدداً كبيراً جداً من الطلبة في التعليم التطبيقي بدون ربطه بسوق العمل وبدون أن نطمئن بان له ارتباط بسوق العمل، فسيخلق أزمة بطالة كبيرة.

### إرتياح عام من سير المشروع

#### بدء المرحلة الثانية من مشروع «تدريب ثم درب»

بدأ مركز التدريب التابع لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية المرحلة الثانية من المشروع التدريبي المركز تحت عنوان «تدريب ثم درب» يوم أمس الخميس. وقد صاحب بدء البرنامج إرتياح عام بسبب الإنضباط الذي صاحب الإفتتاح من قبل المشاركين والإطمئنان على سير البرنامج كما مخطط له. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج سوف يمتد خلال الفترة ٢٠٠٨/١/٢٤ إلى ٢٠٠٨/٢/١٢. وقد اختير ثمانون (٨٠) متدربا من المشتركين في المرحلة التمهيدية. وسيوزعون هؤلاء المتدربون على مجموعات أربع رئيسية.

تجربتها جهات التوظيف، مؤكداً على ضرورة تأهيل من لم ينجح في اجتياز الاختبار من هؤلاء العاطلين الجامعيين قائلاً «من واجب الجهات المعنية أن تؤهل من لم ينجح في الامتحان وهذا حق من حقوق أبنائنا العاطلين». وأضاف حسن «بعض الأخوة من الصحفيين والكتاب غير مطلع على حيثيات الموضوع، فمقترح توظيف العاطلين الجامعيين بغض النظر عن كونه مقترحاً تقدمت به كتلة الوفاق، لكنه لقي مساندة كل الكتل النيابية والنواب المستقلين، والمقترح لم يطلب توظيف العاطلين بدون اختبار، ولكنه طلب التوظيف أو منحهم بدل تعطل، ثم إتاحة الفرصة لهم للتدريب، والوفاق لم تقل أن على الحكومة أن توظف كل من هب ودب حتى الراسب بل نقف عند حدود الاختبار، فعندما ينجح يوظف وعندما يرسل يرسله إعادة التأهيل». ووجه كلامه لمن يريد أن يغالط الحقيقة، ومن يريد أن يثير اللغط حول الموضوع «أن من يريد أن يتأكد عليه أن يرجع لنا لنندله على العدد الكبير من الطلبة الجامعيين ممن اجتازوا اختبار التوظيف لكنهم لم يوظفوا». أما عن المقترح الذي تقدمت به كتلة الوفاق بخصوص نظام القبول بالجامعة وربطه باختبار القدرات، فقد أكد حسن أن «الوفاق ليست هي الجهة التي تحدد النسبة المثوية اللازمة للقبول في الجامعة، لكنها اعتمدت مكرمة جلالة الملك لأبنائه الطلبة التي حددت ذلك بنسبة ٧٠٪ لدخول الجامعة، وإذا كان هؤلاء يعترضون على مكرمة جلالة الملك فعليهم أن يوجهوا الكلام هناك. وأضاف «أما اختبار القدرات فنحن لا نمانع أن يكون هناك اختبار قدرات مقنن ويطلق

أكد النائب الدكتور عبد علي محمد حسن أن ملف العاطلين الجامعيين ملف دعمته كل الكتل النيابية وكل النواب وليس مقترح الوفاق فقط «توظيف العاطلين الجامعيين هذا المقترح ليس مقترح الوفاق فقط، بل مقترح جميع النواب وكلهم صوتوا على توظيف العاطلين الجامعيين، كما أن هناك مقترحات أخرى من كتل برلمانية غير الوفاق تطالب بتوظيف العاطلين الجامعيين» وأضاف «صحيح أن الوفاق حملت الملف وتابعته، ولكن كل الكتل النيابية ساهمت في إنجاحه». وأشار إلى بعض اللغط الذي يبثه كتاب وصحافيون وتشره بعض الجرائد المحلية قائلاً: «لم أعتد المهارات ولا أرى جدوى من الرد على تلك المهارات، لأن القيادة السياسية العليا في البلاد، وعلى رأسها جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد تعلم جيداً صدق نوايا الوفاق وحرصها على المصلحة الوطنية، وتعلم أن محركها في حمل ملف العاطلين الجامعيين بالذات هو حل لمشكلة باتت تزداد بالانتشار، وتهدد بالتناقض والسبب فيها قرارات لا تتسم بالحكمة، ومنطق لا يتصف بالسلامة»، وأضاف «إلى كل هؤلاء لا أزيد عن قول سلام، وانصحهم بالرجوع إلى القيم الوطنية العليا، وإلى الابتعاد عن ضغائن الجاهلية، وأحقاد العصبية العمياء، ومنطق المفلسين الجاهلين». وأشار حسن إلى أن الوفاق لم تطلب إلغاء الاختبار عن الخريجين بغرض توظيفهم «نحن لم نقل أنه يجب توظيف العاطلين الجامعيين بدون أي اختبار ولكن قلنا على الجهات المعنية أن توظف الذي اجتاز هذه الاختبارات، وبعضهم اجتازها لكثير من مرة، ونجح في المقابل التي